PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Osboa**
DATE:	**5-January-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**100,000**
TITLE :	**Documented…the MoH Has Destroyed the Campaign to Combat Tuberculosis…and a Doctor Throws 5 million Drug Doses in the Garbage**
PAGE:	**13**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Mohamed Darwish**

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

بالمستندات: وزارة الصحة «تدمر» البرنامج القومى لمكافحة الدرن.. وطبيب يلقى ٥ ملايين جرعة دواء فى صناديق القمامة

محمد درويش

استمرارًا لسلسل الفساد المالى والإدارى لتدمير قطاعات وزارة الصحة.. حصلت «الأسبوع» على عدد من المستندات تكشف عن كارثة «تدمير» البرنامج القومى لمكافحة الدرن وحرمان مرضى السل على مستوى الجمهورية من صرف جرعات الدواء.. وإلقاء ٥ ملايين جرعة ديفاميسين رباعى.. وثنائى.. وثلاثى فى صناديق الزبالة.. كما تكشف المستندات عن حجم التخريب الهائل للبرنامج القومى لمكافحة الدرن التابع للقطاع العلاجى بوزارة الصحة.

كما تكشف المستندات عن إهدار أموال منحة المشروع وتسهيل الاستيلاء عليها وكذلك تلقى المسئولين عن البرنامج أموالا من الخارج دون الرجوع إلى الجهات الرقابية وقيام كل من الدكتور علاء الدين مختار المدير التنفيذى للبرنامج القومى لمكافحة الدرن المنتدب على درجة مدير عام الإدارة العامة للأمراض الصدرية بتفويض عزيز شحاته ميخائيل لصرف شيك رقم ١٩٧١٥٠١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ والمتضمن مبلغا قدره ٢٧٥ ألفًا ٣٢٧ جنيهًا دون الرجوع لحسابات الوزارة، من حساب تمويل الأنشطة التابعة لهيئة التعاون اليابانية «جايكا» ولم يتم إيداع الشيك فى حسابات الوزارة فى مخالفة صريحة بحجة عمل دورات تدريبية للأطباء من جنسيات مختلفة.

كما توضح المستندات انفراد كل من الدكتور علاء الدين مختار وعزيز ميخائيل أمين مخزن بالتلاعب فى أموال المنح سواء كانت عينية «أدوية» وغيرها أو أموالا، واستخدام حساب الترصد والوبائيات لجلب تمويل من منظمة الصحة العالمية وهو ما تكشف عنه خطاب الإدارة المركزية للمراقبة المالية بوزارة الصحة.. الكتاب رقم ٨٢١ المؤرخ فى ٨ ديسمبر ٢٠١٣، والمتضمن فتح حساب بنكى تحت مسمى «الحد من انتشار مرض الدرن»!!! رغم وجود حساب أصلى.. الأمر الذى يثير العديد من الشبهات حول المشروع.

كما تتعرض أموال المنحة للإهدار من خلال توزيعها تحت بند «جهود غير عادية» من بند الأجور الخاص بالبرنامج القومى لمكافحة الدرن والممول من وزارة المالية، حيث يتم إدراج «المحظوظين» من الشلة المقربة من المدير التنفيذى فى كشوف صرف المكافآت بينهم محمد عبد الستار مدير عام الشئون القانونية وحصل على مبلغ ١٥٠٠ جنيه وفاطمة الزهراء عبد العاطى مدير عام شئون الأفراد بالوزارة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وكذلك أسامة

شيك المعونة

الشورى مدير مكتب الأمانة العامة بالوزارة مبلغ ١٥٠٠ جنيه ومحمود أبو أحمد مدير مكتب مساعد الوزارة مبلغ ١٥٠٠ جنيه كما يتضمن كشف المكافآت أسماء العديد من المحظوظين بناءً على أوامر الدكتور علاء مدير البرنامج بانتقاء اسماء بعينها لموظفين كبار من داخل مكتب وزير الصحة وأسماء موظفين بمكاتب كبار رؤساء القطاعات الصحية، لتحقيق أغراض بعينها.

أما المفاجأة الكبرى أن كشوف مكافآت المنحة تحوى العديد من الأسماء الوهمية على سبيل المثال محمد على محمد مسئول الدرن بجنوب سيناء!! العجيب أن كافة المدرجين فى المكافآت يتقاضون رواتبهم إلى جانب مكافآت تتعدى آلاف الجنيهات من عدة جهات بالوزارة.

ومن بين المخالفات الصارخة قيام الدكتور علاء الدين بتعيين ابن شقيقته ح.ح.م بوظيفة «محاسب» وتكليفه بحساب واستقبال بعض التحويلات المالية للمنح وتنفيذ أنشطة دون علم أو إشراك أى من محاسبى البرنامج حيث تتم التعاملات والتسوية من خلال ابن شقيقته المحاسب حديث السن والخبرة.. علما بأنه يوجد محاسب مسئول عن البرنامج..

وقال أحد العاملين بالمنحة إن الدكتور علاء الدين يعلم بأن ذلك مخالف لاتفاقية الصندوق العالمى لمكافحة الدرن والتى تنص على عدم تشغيل موظفين تربطهم بالمسئولين عن البرنامج صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية، إلا أن د. علاء ضرب ببنود الاتفاقية عرض الحائط رغم علمه بأن المنظمة تستطيع وقف التعاون فى حال ثبوت التجاوزات مما يهدد بتوقف البرنامج.

وكشفت موظفة أخرى أن د. علاء الدين يتقاضى من البرنامج بالإضافة إلى راتبه مكافآت تصل إلى ١٨٩ ألفًا وخمسون جنيهًا، إلى جانب إدراج أسماء عدد من مسئولى وزارة الصحة الذين يتقاضون مكافآت طائلة من نفس البرنامج على سبيل المثال الدكتور أحمد صديق، حيث يعد ذلك تجاوزًا ماليًا وإداريًا بالمشروع.. عاملون بالوزارة كشفوا النقاب عن العديد من المخالفات وقدموا المستندات الدالة على تخريب البرنامج القومى لمكافحة الدرن وأرجعوا قيام د. علاء الدين بارتكاب تلك المخالفات لإحداث خلل فى المشروع وذلك منذ قيام ثورة ٣٠ يونية لتأجيج الغضب بين أهالى مرض الدرن، وكذلك إحراج مصر فى المحافل الطبية وإثارة غضب منظمة الصحة العالمية تجاه مصر لوقف برنامج مكافحة الدرن.

كما اتهم العاملون د. علاء بالتسبب فى إلحاق الضرر بمرضى الدرن وذلك من خلال اتلاف ٥ ملايين جرعة دواء فى القمامة، وهو الأمر الذى تمت إحالته للنيابة الإدارية، هذا بخلاف العديد من الخلافات المتعلقة بسيارات البرنامج واستغلالها فى غير أغراض المشروع وكذلك تضليل وزير الصحة والحصول على تأشيرته بالموافقة على سفر د. مى محمد الداودى ضمن البرنامج لدولة السودان رغم حصولها على إجازة وضع بالوزارة، وحصولها على جميع نفقات السفر والإقامة من منحة الصندوق العالمى لمكافحة الدرن بالمخالفة، كما تثبت المستندات تورط الدكتور هشام عطا رئيس قطاع الرعاية العلاجية فى تلك المخالفة.

وفى سياق ذى صلة تشهد مؤشرات أداء برنامج مكافحة الدرن التى تصدر عن منظمة الصحة العالمية تراجعًا واضحًا حيث تراجعت نسبة اكتشاف الحالات المصابة بالدرن إلى ٥٩٪ فى ٢٠١٣ فى حين كانت قبل تولى الدكتور علاء الدين تصل إلى ٧٠٪.